.II

جدلية الكوكبية والمحلية

« بعيون مصرية »

١. كيف نفكر كوكبيا

٢. التنوير الذى نحتاجه

٣. حديث التغيير

٤ - تكنولوجيا التنمية

٥ - المستقبل ... كيف يظل عربيا فى زمان الكوكبية

obeikandi.com

obeikandl.com

II. جدلية الكوكبية والمحلية

« بعيون مصرية »

إن القضايا التى تناقش جدلية العلاقة بين الكوكبية والمحلية كثيرة ومتشابكة . وإذ نركز هنا على مستقبلية التوجه الكوكبى ، وضرورة العمل على أن يكون مرتكزاً على احترام السياق الثقافى لشعوب هذا الكوكب ، نقدم فى الصفحات التالية طرحاً لبعض إشكاليات هذه الجدلية . فبعد رؤية نقدية لشعار « فكر كوكبيا ، وافعل محليا » ، نتطرق إلى مفهوم التنوير الذى تحتاجه وحديث التغيير ، باعتباره التحدى الأكبر فى العالم « الكوكبى » الآخذ فى التشكل . ومع نقد إختزال التقدم فى « التنمية التكنولوچية » ، نشرح مفهومنا لتكنولوچيا التنمية وكيفية الحفاظ على عروبة مستقبلنا ، مع الحرص على مناقشة القضايا كلها « بعيون مصرية » ، فهذا هو المنطلق الرئيسى للكراسة .

II. ١. كيـف نفكـر كوكبيـا ؟

فى الفترة الأخيرة ، ساد شعار فكر كوكبيا THINK GLOBALLY وافعل محليا ACT LOCALLY وحظى – عن حق – بقبول كبير فهو يعنى استيعاب المتغيرات المتسارعة فى عالم اليوم ، والتكيف الإيجابى معها ، عند التخطيط لما يجب فعله على المستوى المحلى[١٢] . ولا شك أن كل الدول المتقدمة والدول المتطلعة إلى التقدم السريع تمارسه بصورة أو بأخرى . لكن مسيرة البشر على هذا الكوكب أكثر تعقيداً من أن يستوعبها شعار واحد ، مهما كانت جودته . ويمكن أن نرصد فى هذه المسيرة كل التباديل والتوافيق المحتمله لمكونى هذا الشعار : الكوكبية والمحلية ، تمارسها الدول والجماعات البشرية ، وينتج عن ذلك الكثير من السلبيات . وحتى لا يكون الحديث مطلقا ، تعالوا نمارس تمرينا ذهنيا بسيطا ، نوضح فيه الأشكال التى تتجلى فيها هذه التباديل والتوافيق .

* فى البداية ، دعونا نعكس الشعار ، ليصير « فكر محليا وأفعل كوكبيا » . عندما نفكر فيه نجد نموذجين متناقضين « ظاهريا » لتطبيقه : نموذج فرض المصالح المحلية ، والانفراد فى كثير من الأحيان بالفعل الكوكبى ، الذى تمارسه بتوسع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى هذه اللحظة أحادية القطبية التى يعيشها العالم من ناحية ، والنموذج الأضعف لتصدير الثورة الذى حاولته إيران من ناحية وأخرى .

* بعد ذلك ، يمكن أن تنظر إلى كوكبية الفكر والفعل : « فكر كوكبيا وأفعل كوكبيا » لنرى أن أوضح أمثلة تتمثل فى الحركة الصهيونية والحركة الشيوعية والإرهاب الدولى . لقد سقطت الحركة الشيوعية وتوارت نسبيا فى هذه المرحلة ، ولا أقول اختفت تماماً لمحاولة التكيف التى يقوم بها النموذج الصينى ، الذى يمثل خمس البشرية ، مستلهما الشعار الصحيح . أما الصهيونية والإرهاب فقد تسرطنا بشدة ، والكل يدفع الثمن .

* ولا تعدم محلية الفكر والفعل الأمثلة ، فشعار « فكر محليا وأفعل محليا » تمارسه بيأس النظم المنغلقة مثل كوبا ، والحركات الإرهابية المحلية ، كما فى أيرلندا، ورغم أن الضرر محدود داخل المجتمع الذى تمارس فيه العزلة ، أو يجرى فيه الإرهاب بمبرراته ، إلا أنها سباحة ضد التيار فى هذا العالم المترابط .

وهذا يقودنا إلى السؤال ، الذى يحمله عنوان المقال : كيف نفكر ؟ أن الشعار المطروح : فكر كوكبيا وأفعل محليا ، يستحق التطوير فى عالم لا ثبات فيه إلا للتطوير والتغير . والتطوير الذى اقترحه ، ينبع من إدراك فضاء مصر الإقليمى ودورها التاريخى ، الذى تلعبه عن طيب خاطر وهذا التطوير المقترح لا يخلو من الممارسة

الناجحة ، أو التى على وشك النجاح ، التى يشهدها الواقع وهو يتمثل فى شعار : «فكر كوكبيا ، وخطط إقليميا ، وأفعل محليا» . ألا يذكرنا ذلك بما يمارسه الاتحاد الأوروبى ؟ وألا يصح أن تستوعب المجموعة العربية هذا الدرس ؟ بل إننى لا أتجاوز ، إذا ما قلت أن الأمر يتعدى الأهمية المحورية للمجموعة العربية ، ليصير نموذجا للفكر المصرى فى دوائر الانتماء الأخرى ، ليدفع آليات تعاون الجنوب ومجموعة عدم الانحياز ، والبعدين الإسلامى والأفريقى . إن التنسيق والتخطيط فى هذه الدوائر ، وبينها وبين بعضها ، سيكون أكبر وسيلة لتفعيل وتطوير شعار « فكر كوكبيا وأفعل محليا » لأنه سيكسب كل المشاركين ثقلا نوعيا فى السياسة الدولية طال افتقادنا له. والحق ، أن هذا ما تحاوله مصر فى كل مناسبة ، ولا بديل للنجاح فيه ، مهما استدعى الأمر من جهود ...

ومرة أخرى ، حتى لا يكون الحديث مطلقا ، يمكن أن نتعرض إلى بعض التصورات الخاصة بتطبيق الشكل المطور من الشعار فى واحدة من دوائر الانتماء العديدة والمتداخلة ، بكل آمالها وهمومها وإمكاناتها ورغم أن اختيارى المباشر هو الدائرة العربية ، إلا أننى أعتقد أنه من العيب أن أتحدث عن أهمية التخطيط والتنسيق بين أبناء هذه الأمة . فمعاودة مناقشة هذا الأمر البديهى تدخل فى مجال « الفكر الاجترارى » ، والتخلى عنه لا يمكن أن يوصف إلا « بالفكر الانتحارى » . واستمرار التغاضى عن الهدر المستقبلى الناجم عنه يعد أبشع أشكال «الفكر العبثى» ، وأعذرونى فيما يبدو من انفعال . أن الدائرة العربية لا تتحمل إلا البحث فى الآليات والمعوقات ، دون معاودة الحديث عن الضرورات . وأفضل هنا أن أناقش دائرة خلافية أخرى ، هى دائرة عدم الانحياز ، التى يرى البعض عن خطأ أن الظروف قد تجاوزتها.

إن دائرة عدم الانحياز ، التى تحرص على دورية انعقاد قمتها ، لها دور مستقبلى مهم ، لا يقل خطورة عن دورها فى الخمسينات والستينات . هذا الدور يتركز فى الرسالة الأخلاقية ، التى يمكن أن تشارك بها فى النظام الكوكبى الآخذ فى التشكل فمفهوم « عدم الانحياز » يجب أن يتطور من مجرد التوازن بين قطبين كبيرين ، إلى أن يكون نموذجا لمواجهة الانحياز المتضمن فى كل أشكال وصور « المعايير المزدوجة » التى يعانى منها البشر . هذه المعايير المزدوجة تمارس بالنسبة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتعامل مع الإرهاب وحقوق الإنسان ، وكذلك فى آليات استفادة الإنسان من منجزات العلم والتكنولوجيا ، فكما أكرر دائماً ، نحن فى حاجة إلى « نظام علمى جديد » بأكثر من حاجتنا لهذه الصورة الفجة لما يسمى « النظام العالمى الجديد » . إن مجموعة عدم الانحياز بتفاعلاتها مع الجنوب وحوارتها مع الشمال ، ودورها فى زيادة تفعيل دور الأمم المتحدة ، والتأثير فى الأداء شديد الانحياز

فى مجلس الأمن الذى يمارس الإدارة بالفيتو – أقول هذه المجموعة – يمكن أن تكون فى ضوء ممارسة النشاط المذكور ، قطبا من أقطاب النظام الكوكبى الجديد ، الذى لا يصح إلا أن يكون متعدد القطبية . ومصر بتمسكها بالسلام العادل فى كل مكان ، وليس فى الشرق الأوسط فقط وبتسامحها المعترف به وبدعوتها للمواجهة الشرعية للإرهاب ، وبحرصها على البعد الاجتماعى للتنمية ، وبخبراتها الدولية المنفتحة على الجميع ، عليها دور كبير فى هذه الدائرة وفى كل الدوائر الأخرى .

obeikandl.com

II. ٢. التنوير الذى نحتاجه

يرتبط تقدم الغرب بالتنوير ، ويرتبط التنوير الغربى بالعلمانية ، وتفسر العلمانية بكونها فصل الدين عن الدولة ، والتوجه الفكرى القادر على تهميش الأصولية الماضوية والإنطلاق إلى المستقبل . هذه هى « الوصفة السحرية » التى يرى قطاع من الجماعة الثقافية العربية أهمية تبنيها والدعوة لها . لكن قطاعاً أكبر لا يأخذ بحرفية هذا التوجه ، بل هنالك من يرفضه صراحة ، ويتهمه بالتغريب . وقد يصل الإتهام إلى التشكيك فى عقيدة أصحابه .

وبعيداً عن هذه المواجهة أتساءل : هل انتهت الأصولية فعلاً فى الغرب ؟ وهل للأصولية والعلمانية تعريف أوحد ، يجب أن تتبناه ، لنصل إلى نتيجة مفادها أن الصراع بينهما هو صراع وجود لا صراع حدود ، كما يصف البعض الصراع العربى الإسرائيلى ؟ وهل تناسب هذه الوصفة مجتمعاتنا ، دون مناقشة أو تعديل ؟ وهل يمكن إختزال الصراع الحضارى ، فى زمان الكوكبية ، فى كونه صراعاً بين الأصولية والعلمانية كما يروج البعض ؟

قد تتهم هذه الأسئلة بأنها تحمل توجهات الإجابة ، لكن ذلك لا ينفى حاجتها لتقديم إجابات مختلفة لمن يريد ذلك . لكن المشكلة عندى تتجاوز ذلك . فأنا أعتقد – وقد أكون مخطئاً – أن العلمانية تطرح من قبل بعض أبنائها بصورة أصولية (علمانية أصولية !!!) ، تفوق طرح بعض الأصوليين لأفكارهم . فهم يعودون إلى مرحلة تراثية تجاوزناها ، أو مرحلة تراثية أخرى تجاوزها الغرب . حتى تجربتنا الحديثة مع التنوير قد تجاوزتها الأحداث . ويهمنى هنا التركيز على التنوير الذى نحتاجه ، ويلائم عالم جديد تماماً ، آخذ فى التشكل .

وفى سبيل توضيح الفكرة ، تحضرنى تجربة شخصية . لقد احتفلنا منذ مدة قصيرة بمرور ستين عاما على رائعة طه حسين « مستقبل الثقافة فى مصر » . وحرصت فى هذه المناسبة على إعادة قراءة الكتاب . والحق أقول لكم ، أن الحكم العادل على هذا الكتاب الهام يجب أن يكون فى إطار السياق الثقافى الذى ظهر فيه. إن طه حسين من رواد التنوير الحديث بلا شك ، وكتابه يمتلئ بالإضاءات الباقية . لكن تصوره عن التعليم والتوجه الحضارى كان ابن وقته . إنه كتاب بسيط يستحق الدراسة، ثم التجاوز مع الاحترام الواجب .

ولقد أدى التنوير القديم والحديث دورهما ، وتركا بصميتهما المضيئة . ويبدو أننا فى حاجة إلى التنوير « ما بعد الحديث » ، أو بمعنى أصح ما بعد ما نعده حديثا حتى الآن (الأفغانى ومحمد عبده وطه حسين ولطفى السيد وسلامة موسى وشبلى

شميل ... إلخ) ، حتى لا يختلط الأمر باتجاه « ما بعد الحداثة » !!! إن هذا التنوير جرى فى التاريخ الحديث لمنطقتنا ، لكنه لم يعد حديثا فى إطار حاجتنا المستقبلية للتنوير . إن فيه الكثير مما يفيدنا وننطلق منه ونتجاوزه ... مع الاحترام ، كما ذكرت بصدق دون مواربة أو تورية .

إن التنوير الذى نحتاجه هو الذى يتعامل مع فيض معلوماتى لم تعهده البشرية من قبل ، وبعد كوكبى يتجاوز « الأوربة » ، وتعامل مع منجزات الثورة العلمية والتكنولوچية ومباريات إدارة العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا . تنوير يمتلك الرؤية النقدية ، ويؤهل للإضافة والإبداع ، ويستوعب المادى والروحى والواقعى والافتراضى والحاضر والمستقبلى . إنه تنوير معرفى ، يدرك أن المعرفة هى الشكل الأحدث لتحول القوة: إنه تنوير لا يعادى الماضى ، ولا ينافق الحاضر ، لكنه يضع المستقبل دائماً كإطار مرجعى لفكرنا وفعلنا[١٣] . وهو يؤمن بثراء التنوع ، وبتخفيف التصادم بالتسامح وقبول الآخر ، وبأن المستقبل يتسع لمشاركة الجميع ، على أساس من الاحترام والمساواة . إنه تنوير يستشعر أهمية الدين كمصدر رئيسى لمنظومة القيم التى نحتاجها اليوم لمواجهة شراسة المادية الكوكبية ، ويحتفى بالعلم كقوة دافعه للتقدم والتغيير ، ويرى فيهما عنصرية الرئيسيين : الروحى والمعرفى . إذا كنا نريد استنارة من أجل المستقبل ، فهذا هو « التنوير المستقبلى » ، الذى لا يحتاج إلى معارك « دون كيشوتية » بين الأصولية والعلمانية .

II. ٣. حديث التغيير !!!

الحديث عن التغيير يدور فى كل مكان على سطح الكوكب ، ويتصل بشكل عضوى بقدرة البشر المتزايدة على صياغة مستقبلهم ، دون القعود فى انتظاره . ورغم استغراق البعض فى الانشغال بجزئيات التغيير ، وتصور أن « الحل السحرى » لكل المشكلات يكمن فى « تغيير » هذا الشخص أو ذاك ، أو هذه السياسة المحدودة أو تلك ، « ففلسفة التغيير » أكبر من هذا بكثير . إن التاريخ البشرى هـو تاريخ التغيير (أنا أغير ... إذا فأنا إنسان) !!

وعندما يغير الإنسان عالمه يتغير هو نفسه ، بتغير أسلوب حياته وأنشطته واهتماماته ، لأن الله وحده هو الذى يغير ولا يتغير .. تبارك وتعالى ، والمتابع لمنجزات العلم يعرف أن احتمالات تغيير الطبيعة البيولوجية للإنسان هى نفسها ، التى تصورنا لوقت طويل ثباتها واستقرارها ، صارت واردة[١٤] . فهنالك حديث عن « الإنسانية المجاوزة » التى ستكتب التاريخ « ما بعد البشرى » ! وهذه قصة أخرى تستحق الرصد والنقد ، قبل انفعالات القبول أو الرفض . نعود إلى حديث التغيير الدائر فى كل مكان ، قبل أن نتطرق إلى متطلباته فى مصر باعتبارها « الوطن / البيت » ، الذى ننطلق منه لنعود إليه دائماً ، لنناقش أسلوب التكيف الإيجابى مع عالم المستقبل والمشاركة فى صياغته .

فمع نهاية الألفية الثانية صرنا نعيش فى « قرية كوكبية » شديدة الترابط فى أنشطتها ، شديدة التباين فى إمكانات أبنائها . وهو تباين أكبر بكثير مما عهدناه فى قرانا بين بيت العمدة وبيوت الأعيان وبقية بيوت الفلاحين الفقراء ، فبيت العمدة الكوكبى (البيت الأبيض) صار يهيمن على مجريات الأمور فى كل بيوت القرية، بما فى ذلك بيوت الأعيان (أوروبا واليابان والصين) ، بعد أن أخنى الدهر على منافسه الوحيد فى العمودية (روسيا) . ولذلك فإن تباين « القوة الفاعلة » ، وليس القوة المجهضة ، هو أول تناقض فى عالم اليوم ، على عقلاء البشر جميعاً مواجهته ، لتلافى الشطط والهيمنة والمعايير المزدوجة .

يأتى بعد ذلك التناقض الثانى ، المتمثل فى « تباين القدرة الإنتاجية التنافسية » بين الشمال والجنوب ، نتيجة التوزيع التاريخى غير العادل لمنجزات العلم والتكنولوجيا ونزيف العقول والاستناد إلى القوة فى فرض الاتفاقات والقوانين العالمية المجحفة على الجميع، رغم اختلاف الظروف والطاقات . ومرة أخرى ، نجد أن عقلاء الشمال والجنوب مطالبون بتصحيح المسار ، من أجل مستقبل متوازن لمصلحة الجميع .

أما التباين الأخير فيتمثل فى « التباين الهيكلى » ، وهو من أخطر أشكال

التناقض ، التى تستدعى المواجهة العاقلة ، ففى الدول الأكثر تقدما نجد جميع أشكال التجمع والتكتل لمصلحة الشعوب ، بينما يتهدد التفكك والتفتيت لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية ، ذات بعد اقتصادى قصير النظر فى الأغلب ، الكثير من الكيانات الأكثر تخلفا ؛ تستفحل مشكلاتها وتستنزف إمكاناتها ، وتفتح الأبواب على مصراعيها لحق تدخل الآخرين فى تشكيل مستقبلها .

إن أشكال التباين الثلاثة السابقة تستدعى « التغيير » على المستوى الكوكبى ، وصولا إلى صيغة أكثر توازنا « لإدارة الكوكب ، ولإطلاق الطاقات الإنتاجية والتنافسية للجنوب ، لمصلحة الشمال والجنوب معا على المدى المستقبلى الطويل ، ووقف صراع ونزيف العداء والتفتيت ، بما لا يتعارض مع حق البشر فى تقرير مصيرهم . وهكذا نرى أن « أجندة التغيير » على المستوى الكوكبى شديدة الحساسية والتعقيد ، لكنها حتمية تماماً من أجل « المستقبل المشترك » . والدرس المستفاد ، أن الشعوب التى تتمتع بوضع أفضل هى التى أطلقت حوافز الإبداع والابتكار وحرية التعبير لأفرادها ، ومارست التنمية المجتمعية الشاملة ، وأدارت مباريات التقدم والمنافسة بكفاءة ، مع استبعاد خيار الحروب المسلحة ، وإن كانت الحروب التجارية وعمليات التجسس العلمى والتكنولوجى لم تنته ، حيث قد يكون من المناسب التفكير فى « التغيير » الذى يخفف حدتها ويقلل أخطارها .

والآن ، ما الذى نطلبه من حديث التغيير فى « الوطن / البيت » ؟ لا أبالغ إذا ما قلت إن مصر « قوة أخلاقية » فى « القرية الكوكبية » ، وعلى أبنائها تقديم اجتهاداتهم حيال التغيير المطلوب لمواجهة أشكال التباين الكبرى السابقة ، بإصرار واستمرار ، أما بالنسبة « لترتيب البيت » فكل تغيير شجاع يدفع آليات التنمية الشاملة ويطلق طاقات الإنسان المصرى ويزيد من قدرتنا العلمية والتكنولوجية ومن تنافسية منتجاتنا وخدماتنا وجودتها طبقا للمواصفات العالمية ، يعد مطلبا مصريا مصيريا . وكل تغيير يصحح آليات العمل العربى المشترك ، ويزيد كفاءتها ، يجب أن يأخذ ما يستحقه من أولوية فى اهتماماتنا ، دون أن يقلل ذلك من أهمية دوائر الفعل الأخرى (الإفريقية – الإسلامية – الجنوبية – العالمية) . والخلاصة أن كل تغير يحقق الأهداف الوطنية الكبرى ، وعلى رأسها وضع مصر فى المكان الذى نرتضيه على خريطة المستقبل ، يجب أن يكون شاغلنا الشاغل . إنه « التغيير بالأهداف » ... الأهداف النبيلة الواضحة ، التى ترتفع فوق الحسابات الضيقة ... وتحظى بالاتفاق المجتمعى حول أهميتها ومستقبليتها .

II. ٤. تكنولوچيا التنمية !!!

عندما يدور الحديث المشروع عن « التنمية التكنولوچية » لمواكبة التقدم العالمى، قد يرى البعض أن التطرق إلى موضوع « تكنولوچيا التنمية » سباحة ضد التيار ، أو طرحاً نظرياً يضيع عبر مناقشته الوقت الثمين ، الذى يجب أن نكرسه لإحداث « الطفرة التكنولوچية » المطلوبة بسرعة وإلحاح . لكن العكس هو الصحيح، فلا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يمارس « التنمية التكنولوچية المتواصلة » بنجاح، وأن يحدث طفراتها المرجوة فى المستقبل ، دون وضوح صورة « تكنولوچيا التنمية » الملائمة له والمحققة لأهدافه . وحتى لا يظن القارئ أن الأمر لا يعدو أن يكون وقوعا فى « فخ اللغة » ، الذى يغرينا فى كثير من الأحيان بالتلاعب بالألفاظ وعكس للعبارات ، من الضرورى أن نشرح ما هو المقصود « بتكنولوچيا التنمية » ، حيث نعتبرها المدخل الصحيح للنجاح فى سباق التقدم الكوكبى .

إن « المفهوم الفنى الضيق للتكنولوچيا » يركز على وسائل وأدوات تطبيق المعارف العلمية ، وتوظيفها فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات ، مع الحرص المستمر على تحديثها واستيعابها لكل جديد والحفاظ على تنافسيتها ... إلخ . وهو مفهوم صحيح تماماً ، وإن كانت صحته لا تقلل من صحة وأهمية « المفهوم المعرفى الأوسع للتكنولوچيا » ، الذى لم تغفله المعاجم والأدبيات المتخصصة . وهو مفهوم رحب ، يتبنى « الرؤية الشاملة لكافة أساليب ووسائل وآليات الفكر والفعل فى المجتمع » . هذه الرؤية الشاملة تمكننا من تقييم مواطن القوة والضعف فى طاقاتنا البشرية والمادية ، وتقدير أفضل سبل التحرك والتفاعل محلياً وإقليمياً وعالمياً . وهى رؤية ناضجة لأنها : **أولاً** : لا تغفل السياق الثقافى ، **وثانياً** : تستند إلى وحدة المعرفة، لاستفادتها من معطيات العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية ، فهى تتشكل بناء على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإمكانيات العلمية والتكنولوچية ، بصورة تسمح بتحديد أساليب التطوير والحركة ، وأخيراً هى رؤية مستقبلية بطبيعتها ، لأنها توظف فى تحديد إستراتيچيات المجتمع وخططه ، وإختياره لأولياته وقياداته فى كافة مواقع وقطاعات الفكر والفعل ، فى ضوء « صورة المستقبل » التى يستحيل أن نصيغ ملامحها بدون إستيعاب وإدارة تكنولوچيا التنمية المجتمعية الشاملة .

* وإذا كان المستقبل الأفضل للإنسان هو الهدف ، والتنمية المتواصلة هى الحل ، فإن تكنولوچيا التنمية المجتمعية المتطورة هى الوسيلة الصحيحة لتنفيذ هذا الحل ، وصولاً إلى الهدف . إنها توضح دور الدولة والفرد ، والنخبة والمجتمع ، وتقيم «الأصول» الإبداعية وسبل تعزيزها ، وتنسق بين فعاليات المنظومة المجتمعية (التعليم – البحث العلمى – الثقافة – الإعلام – الإدارة – السوق ... إلخ) ، وتعمل على

تلافى الهدر والفاقد فى أدائها . إنها التكنولوجيا الخاصة « بصناعة التقدم » وصياغة مستقبل الأمم ، فى ضوء « المشروع الوطنى » لكل منها . هذا المشروع يعتمد على الوفاق العام والمشاركة الواسعة والتكيف الإيجابى مع التوجهات الكوكبية المتزايدة لعالم الغد . إن تكنولوجيا التنمية المجتمعية ترسم ملامح العقد الاجتماعى الجديد ، لكل مجتمع يريد موقعاً مناسباً فى العالم الجديد .

* ولأن « مصر المستقبل » هى شاغلنا جميعاً ، فإننا مطالبون بجانب الخطة الطموحة لإحداث « تنمية تكنولوچية » سريعة فى مصر ، أن نقدم إجتهاداتنا البحثية عن « تكنولوچيا التنمية فى المجتمع المصرى وآفاقها » ، وستكون الطفرات التكنولوچيــة المتلاحقــة أول المستفيدين من ذلك ، خصوصاً عندما تتجاوز « صورة المستقبل » المدى القصير بمشاكله الملحة ، التى يجب مواجهتها (تأثير تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة مثلا ، التى قارب العد التنازلى لها على الإنتهاء » ، لننطلق إلى صورة المدى المتوسط ، التى تؤكد الدراسات المستقبلية أنه المجال الأثير للهندسة والتوجيه[١٥] . أما المدى الطويل ، فقصته يطول شرحها ، ويحتاج إلى الكثير لممارسة التوقع والاستشراف وقياس الاحتمالات والتحسب للمفاجآت . لكنه سيستفيد بالقطع من دراسات « تكنولوچيا التنمية » ، التى تعد المقياس الحقيقى لحيوية وحركية ومستقبلية المجتمعات ، ولمدى توظيف طاقاتها الكامنة واستفادتها من التجارب الناجحة فى المجتمعات الأخرى ، دون استيرادها أو نقلها نقلاً كمياً لا جذور له . إن الجماعة العلمية والنخبة المثقفة مطالبتان بتطوير وتنوير واستنبات « تكنولوچيا تنمية المجتمع المصرى » ، باعتبارها صناعة وطنية خالصة للتقدم والإزدهار . وبذلك نضمن تحقيق « التنمية التكنولوچية » و « تقدم الصناعة » ، باعتبارها من الأهداف الهامة « لتكنولوچيا التنمية » و « صناعة التقدم » فى إطار مستقبلى شامل ومتكامل .

II. ٥. المستقبل .. كيف يظل عربيا فى زمان الكوكبية ؟

بالنسبة للماضى ، تمثل العروبة المقترنة بالإسلام ، الفضاء الثقافى الرحب الذى يجمعنا ودون التطرق إلى الحديث المكرر عن محاولات افتعال الخصومة بين العروبة والدين ، الذى رفعت العروبة راية الدعوة له عندما اصطفى الله رسوله من بين أبنائها ليقدمه للعالمين ، لابد وأن نعترف بأن العروبة الثقافية لم تنجح بالقدر الكافى فى التأثير فى العروبة السياسية والاقتصادية . ولهذا الإخفاق أسبابه الداخلية والخارجية، وأن كنت أركز على المرحلة الأخيرة التى عشناها بحب ، أنا والكثيرون من أبناء جيلى فى « الوطن العربى » . وأنا اتعمد هنا ذكر عبارة «الوطن العربى» ، تأكيداً لكون العروبة وطننا الثقافى ، الذى يستحق الحماية والمحافظة عليه ، ليس فقط من أعدائه ، ولكن من حماقات بعض أبنائه . فمع المد الذى عاشته حركات التحرر الوطنى ، حدث مد مماثل فى الوعى بأهمية التجمع العربى ، اتخذ من « الوحدة » شعاراً أحببناه بأكثر مما فهمناه ، وما زلنا نحبه ، ولكن آن الأوان لأن نفهمه !!! إن هذه التجربة تقدم نموذجا لما يمكن أن تتعرض له العروبة داخليا وخارجيا ، فعلى المستوى الداخلى ، حدث خطأ جوهرى فى قيام مفهوم الوحدة ، وضرورة التقاء المصالح المشتركة على ما أسميه « بالصورة المهزوزة » .

هذه الصورة المهزوزة لا تظهر ملامح الأشخاص الموجودين بها . لقد أدين التنوع فى إطار الوحدة ، وكأنه من الممكن « بالصراخ الوحدوى » إلغاء اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتنوع الثقافات المحلية .. إلخ . أننى أقول ذلك رغم إيمانى العميق بأننا كتلة بشرية شديدة التوحد الثقافى ، بحكم التاريخ والجغرافيا ، وبحكم اللغة والدين ، لكن هذا « التوحد » يختلف عن « التنميط » ، ويحتوى فى إطاره كل أشكال التنوع ، أننى أخجل من نجاح المجموعة الأوروبية ، رغم ما يشهد به التاريخ من كل أنواع الخلاف والاختلاف بين أعضائها . لكننى أدرك اليوم أن أجمل صورة « للعائلة العربية » هى الصورة « غير المهزوزة » ، التى تظهر فيها ملامح كل أخ من الأخوة المتماسكين فى ود ومحبة ، والمتطلعين إلى مستقبل مشترك ، يراعى مصالح الجميع .

هذا عن الداخل ، أما عن الخارج فحدث ولا حرج . إن محاولة النهضة وتجميع القوى من أجل بناء المستقبل العربى تبدو عند الغرب وكأنها خروج مرفوض عن النص فى « مسرحية العالم » ، الذى يصر على أن تكون من تأليفه وإخراجه وبطولته المطلقة !!! هل معنى أن نعيش فى عصر الحضارة الغربية بأدواتها أن يقوم الغرب بتحديد مصائر الغير ؟ لقد ضربت التجربة العربية لصالح الغرب وإسرائيل .

وظهر من بيننا من ساعد بحماقته وعدوانيته وأطماعه غير المشروعة ، على المزيد من التشتت فى الصف العربى ، والفجوات التى تسمح بالتدخل وتأخير « مشروع المستقبل العربى » . ولكن قبل القفز إلى المستقبل ، علينا أن نتوقف لحظة أمام الحاضر ونحاول الإجابة عن السؤال العمدة : ما هو الفهم « العلمى » لوحدة العرب ؟

فى الماضى القريب ظهرت دراسات كثيرة عن هدر الإمكانات العربية بشريا وماديا وعن العائد المنتظر من التنسيق والعمل المشترك ، واقترحت السوق العربية المشتركة ، التى نحاول الآن أن نتخذ بعض الخطوات المتواضعة نحو تفعيلها ، وقد شارك فى هذه الدراسات العديد من العلماء والمتخصصين العرب . لقد كتبت ذات مرة فى وصف هذه الدراسات « المهدرة » بدورها ، أنها تؤسس لما يمكن تسميته بعلم الوحدة « وحدلوجيا » !!! أنا لا أندم على هذا الرأى ، وإن كنت لا أرى عيبا فى النقد الذاتى . أننى لم أدرك بالقدر الكافى أن الدراسات المذكورة كانت حسنة النية ، ولذلك لم تتنبه إلى الإمكانية الواقعية لتنفيذ ما اقترحته من آليات . أن الطريق المنهجى الطويل الذى سارت فيه المجموعة الأوروبية ، وانتهت إلى ما انتهت إلى ما انتهت إليه من نجاح متوقع ، يوضح لنا خطأ القفز على الواقع . وإذ أكرر دائماً أننى لا أؤمن « بالنقل الكمى » لتجارب الغير ، فهذا شكل آخر لتجاوز وتجاهل الواقع ، إلا أننى مقتنع بأهمية « النقل الكيفى » للخبرات الناجحة لدى الشعوب الأخرى وكيف لا يؤمن عربى بضرورة طلب العلم ولو فى الصين ؟!! علينا أن نستوعب واقعية الطريق الواثق كبديل عن الطريق القصير المسدود . وعلينا أيضاً أن نواجه بصراحة كل « شروخ » الواقع العربى وأن نعمل على « الترميم الثقافى » لها ،. مستندين إلى أمرين : أن « الأساس » ما زال سليما ، وأن الكثير من الدول المتجاورة، وأعود إلى النموذج الأوروبى مرة أخرى ، قامت بمثل هذا الترميم لما حدث فى علاقاتها من شروخ وتشوهات ، وقامت بذلك على أساس أقل قوة وتجانسا من أساسنا التاريخى الممتد . وعلينا بعد ذلك ، أن ننطلق من تأكيد العلاقة بين الانتماء والنماء ، وأن تستند خطواتنا المحسوبة على المفاهيم المستحدثة فى التنمية ، القائمة على أن تكون شاملة ومستدامة ومحققة لمصالح مشتركة واضحة للمشاركين فى مسيرتها . وأخيراً علينا أن نحدد بوضوح ما يمكن عمله فى المدى القصير أخذين فى الاعتبار ما نود التوصل إليه فى المدى المتوسط (عام ٢٠٢٠ مثلا) وهذا ينقلنا إلى حديث المستقبل .

أن المستقبل بيننا وهو يبدأ الآن .. وفى كل آن ولكن أى مستقبل نريد ؟ إذا

تركناه للخطوات العشوائية ، أو غلفناه بالشعارات العاطفية ، فستكون النتيجة متواضعة. أما إذا شاركنا سويا فى رسم صورة لهذا المستقبل ، تحدد خياراتنا فى الزمن القريب ، بالشكل الموصل إلى الأهداف المرجوة فى الزمن الآتى ، فإن الدراسات المستقبلية تؤكد أن هذا هو المنهج العلمى الأكثر ضمانا . هذه الدراسات تقول أن المستقبل تأتى به الخيارات ، بأكثير مما تأتى به التوقعات ، ندرس الواقع محليا وإقليميا وعالميا ، ونستشرف البدائل المختلفة لتوجهاته الكبرى ، مقتنعين بأنه لا يوجد مستقبل واحد ممكن ، يمكن الوصول إليه بمد خط أحادى البعد للحاضر . ولكن توجد دائماً مستقبلات بديلة ثم نحدد خياراتنا القريبة ، ونبنى على أساسها الخيارات التالية ، الموصلة إلى الصورة التى نتمناها لمستقبل أمثل فى عالم الغد . هذا الأمر الواجب ليس سهلا ، وليس مستحيلا فى الوقت نفسه . أنه الثمن الذى يجب أن ندفعه للحصول على المستقبل المشرف . إن مناهج الكثير من الدراسات المستقبلية قد شبت عن الطوق كما ذكرنا . تبنى فيها النماذج وتدرس فيها الحسابات المؤثرة فى صنع القرار . لقد ذكرت من قبل مرة وأكرر هنا أن سقوط الكتلة الشرقية واندحار إحدى القوتين الأعظم فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، تم على أساس دراسات مستقبلية حددت الخطوات والقرارات المدروسة ، التى أدت إلى «تفكيك العدو» وإحداث « نصر بلا حرب » . إن الحديث عن المستقبل ينبنى على الحلم وهو مشروع . ويمتد إلى الاجتهادات الفكرية حول المستقبل ، وهى مؤثرة ومطلوبة . لكنه يعتمد الآن وبشكل متزايد على الدراسات المستقبلية ، التى توظف مناهج وآليات العلوم المختلفة . أن الوطن العربى غنى « بشكل ما » فى النوعين الأولين ، لكنه فقير.. فقير فى النوع الثالث . لا يمتلك « الكتلة الحرجة » من المتخصصين فيه ، ولا الجهود المنسقة للقيام به ، وقد آن الأوان لتصحيح هذا « الخطأ المستقبلى » لو صح التعبير . ومرة أخرى أقول أن الأمر ليس سهلا وليس مستحيلا ، ولكن علينا أن ندفع ثمن المستقبل . فصدقونى ولا تغضبوا أن هذا الثمن سيحدد ما إذا كنا سنختار العروبة مستقبلا لنا أم لا ، حتى العروبة ستكون اختيارا . أقولها وأنا أول من يختارها لكنها أمانة الكلمة !!!